Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وجعل الجهة السابعة : أن يحمل كلاماً على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ، قال : وله أمثلة . وجعل الخامس منها قولهم في ﴿ **أين شركائي الذين كنتم تزعمون** ﴾ أن التقدير تزعمونهم شركاء .

قال ابن هشام[1] : والأولى عندي أن يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل ﴿ **وما نرى معكم شُفَعاءَكم الذين زَعمتم أنّهم فيكم شُركاء** ﴾ ولأن الغالب على « زعم » أن لا يقع على المفعولين صريحاً ، بل على أن وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

وقد أشار إلى رأي ابن هشام هذا حفيده في حاشيته على أوضح المسالك[2] ، ويس الحمصي في حاشيته على التصريح[3] .

(٢٧) ما حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً مفصولاً عن فعله بإلا ؟

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث ، وهو منفصل عن العامل بغير إلا ، جاز أن تلحق العامل تاء التأنيث ، كقولك : حضرت القاضيَ امرأةٌ ، ويجوز : حضر القاضيَ امرأةٌ . والأول أفصح[4] .

فإن كان الفاصل إلا فقد أوجب ابن هشام في شرح القطر ترك التاء .

---

(١) مغني اللبيب ٦٥٨ .

(٢) حاشية الخفيد على أوضح المسالك ورقة ٣١ مخطوطة القدس .

(٣) حاشية يس على التصريح ٢٥٩/١ .

(٤) شرح قطر الندى ٢٥٣ .